

الدينار الذهبي وبعض ما يتعلق به في الفقه المالكي

الدكتور ياسين داتون

أستاذ محاضر بجامعة كاب تاون - (جنوب إفريقيا)

ملخص المداخلة بالعربية

تعد الزكاة ركنا من أركان الإسلام الخمسة، لكن منزلتها أصبحت مهددة بسبب وقوع تطورين اثنين: الخطر الأول الذي يتهدها هو إمكانية اختزالها وتحويلها إلى مجرد صدقة شخصية، في حين ان الزكاة في الفقه التقليدي تحدد وتجمع من طرف الأمير او عامله. ثانيا، إن الأنواع التي تجب فيها الزكاة تقليديا، خصوصا ما يتعلق بالعين مثل الذهب والفضة، تم تجاهلها عموما في العصر الحالي، كما تم التركيز على النظام النقدي المبني بالأساس على الربا، أي نظام «كسور الاحتياطي المصرفي» الحرام.

ويمكن تجاوز وتصحيح هذين المسارين المنحرفين عن الأسس الإسلامية بتبني الدينار الذهبي والدرهم الفضي كعملتين للمسلمين.

في هذه المداخلة، سنحاول إعادة النظر في طبيعة الزكاة التقليدية، والتي تعتبر أهم فريضة أو واجب اقتصادي في الإسلام، كما سنتطرق إلى دور الدينار الذهبي والدرهم الفضي في إستعادة التطبيق الصحيح لفريضة الزكاة كما ستقف هذه المداخلة أيضا على الطبيعة الربوية للنظام النقدي العالمي، وكيف أن استعمال الدينار الذهبي والدرهم الفضي سيؤدي إلى تجنب الربا الذي يعتبر من أهم المحرمات الاقتصادية في الإسلام.

وبما ان الإشراف على سك الدينار الذهبي والدرهم الفضي يقع تحت مسؤولية الامير، كما هو الشأن بالنسبة لجمع الزكاة، فإن ذلك يشير إلى الدور الأساسي للقيادة السياسية في تطبيق الفقه الإسلامي.

ملخص المداخلة بالفرنسية

Quelque observations sur le « Dinar en Or » au point de vue de la doctrine Malikite

L'aumône légale ou Zakat fait partie des cinq piliers de l'Islam. Néanmoins, son statut court un grand risque à cause de deux évolutions : la première, qui est une véritable menace, consiste dans la possibilité de la confiner et de la transformer en une simple aumône individuelle, au moment où la Zakat dans la jurisprudence traditionnelle est fixée et collectée par le chef des musulmans (al amir) ou son gouverneur ; la deuxième, c'est qu'aujourd'hui on néglige en général les catégories où l'aumône légale traditionnelle est obligatoire, notamment ce qui se rapporte à l'or et l'argent (Zakat l'ayn). de même, on a concentré tout l'intérêt sur le système monétaire fondé essentiellement sur l'usure, c'est-à-dire «le système fractionnel de réserve bancaire» illicite.

Or, on peut dépasser et corriger ces deux orientations qui s'écartent des fondements islamiques par l'adoption du dinar en or et du dirham en argent comme devise pour les musulmans.

Dans cette communication, nous essayerons de réexaminer la nature de l'aumône légale traditionnelle, qui constitue la plus importante obligation ou devoir économique en Islam. De même, nous allons étudier le rôle du dinar en or et du dirham en argent dans la réhabilitation de la pratique exacte de la zakat en tant qu'obligation. Notre communication s'arrêtera également sur la nature usurière du système monétaire mondiale et comment l'utilisation du dinar en or et du dirham en argent permet d'éviter l'usure considérée comme l'un des plus importants interdits économiques en Islam.

Et puisque la supervision de la mise en place du dinar en or et du dirham en argent relève de la responsabilité du chef des musulmans (al

amir), comme c'est le cas pour la collecte de la Zakat, cela démontre le rôle essentiel du pouvoir politique dans l'application de la jurisprudence musulmane.

ملخص المداخلة بالانجليزية

Some Observations on the Gold Dinar from the Point of View of Maliki Fiqh

Zakat, as is well known, is one of the Five Pillars of Islam, but its status is severely threatened by two recent developments. Firstly, it is in danger of being reduced to simply private charity, whereas in traditional fiqh zakat should be assessed and collected by the amir or his representative ('amil). Secondly, the traditional categories on which zakat is due - or, we could say, from which it can be taken - and especially the category of 'ayn, i.e. gold and silver - are largely ignored nowadays in favour of a monetary system which is based entirely on the usurious, and therefore haram, system of fractional reserve banking. Both of these deviations from the norm of Islam can be corrected by use of the gold dinar and silver dirham as the currency of the Muslims.

In this article, we reconsider the traditional nature of zakat - which can be considered the prime economic obligation in Islam - and the role of the gold dinar and silver dirham in the restoration of its correct implementation. We also look at the usurious nature of the global monetary system, and how use of the gold dinar and silver dirham enables the avoidance of *riba*, the most serious economic prohibition in Islam. Furthermore, since overseeing the minting of the dinar and the dirham is one of the responsibilities of the amir, this aspect too, as with the collection of zakat, indicates the importance of political leadership for the correct implementation of Islamic fiqh.

الدينار الذهبي وبعض ما يتعلق به في الفقه المالكي

من المعروف أن الدين -أو لنقل دار الإسلام- مبني على خمسة أركان. قال رسول الله ﷺ «بُني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وحج البيت، وصوم رمضان» (رواه البخاري ومسلم). فمن هذه الأركان «إيتاء الزكاة».

إلا أن ركن الزكاة كأنه قد انهدم في وقتنا الحاضر وهذا أن الزكاة لها جانباً سياسياً قد لا يكون يوجد الآن في أي بقعة من بقاع الأرض لأن هذا الركن كسائرهما من الأركان يحتاج إلى وجود أمير أو لنقل إمام بمعناه السياسي القديم أي قائد يقود أمر المسلمين. يقول الونشريسي في كتابه المعيار وهو يتكلم عن المشاكل التي تتسبب عن عدم قيادة إسلامية قائمة:

ومنها إيتاء الزكاة. ولا يخفى على ذي بصيرة وسريرة مستنيرة أن إخراج الزكاة للإمام من أركان الإسلام وشعائر الأنام، وحيث لا إمام فلا إخراج لعدم شرطها فلا زكاة لفقد مستحقها¹.

وهذا الجانب السياسي يتبين لنا أيضاً من آيات القرآن الكريم. قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمَوْلُفَةِ قُلُوبِهِمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلِمنَ السَّبِيلِ فَرِيضَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾. فمن الأصناف المذكورة «العاملون عليها» وهم الذين «عينوا لجمع الزكاة، أي السُّعاة. وَمَنْ الذي عَيْنَهُمْ؟ هو من له الأمر، يعني الأمير أو «الإمام» (أو نائبه)، فيُفهم من الآية أنه لا بد من وجود أمير - أي سلطة سياسية - لإنفاذ جمع الزكاة.

1- المعيار ج 2، ص 138.

وهذا الجانب السياسي يظهر أيضاً في قَسَم الزكاة بعد جمعها. قال مالك في الموطأ:

الأمر عندنا في قسم الصدقات أن ذلك لا يكون إلا على وجه الاجتهاد من الوالي فأَي الأصناف كانت فيه الحاجة والعَدَدُ أوثر ذلك الصنف بقدر ما يرى الوالي، وعسى أن ينتقل ذلك إلى الصنف الآخر بعد عام، أو عامين، أو أعوام فيؤثّر أهل الحاجة والعدد حيث ما كان ذلك، وعلى هذا أدركت من أرضى من أهل العلم.¹

ثم يذكر صنف العاملين عليها فيقول:

وليس للعامل على الصدقات فريضةً مسمّاةً إلا على قدر ما يرى الإمام.² فعبارة «ما يرى الوالي»، أو «ما يرى الإمام»، ذكر واضح جلي لضرورة وجود أمير لإنفاذ هذا الركن من أركان الدين وهذا الأمر من أوامره.

وأوضحُ وأجلى من ذلك كله هو قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُصَرِّهَمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ، إِنَّ صَلَاتَكَ (وفي قراءة صَلَاتُكَ) مَكْنٌ لَهُمْ، وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾. فكلّمة «خذ» أمر في صيغة المفرد وهو موجّه لشخص واحد وليس لجماعة. ومن هو هذا الشخص؟ هو الأمير أو من يقوم مقامه من نوابه أو عُمّاله. قال القاضي أبو بكر بن العربي في «أحكام القرآن»:

قوله «خذ»: هو خطاب للنبي ﷺ، فيقتضي بظاهره اقتصاره عليه، فلا يأخذ الصدقة سِوَاهُ، ويلزم على هذا سقوطها بسقوطه، وزوال تكليفها بموته، وبهذا تعلق مانِعُ الزكاة على أبي بكر الصديق، وقالوا عليه: إنه كان يعطينا عوضاً عنها التطهير، والتزكية لنا، والصلاة علينا، وقد عدناها من غيره.³

1- الموطأ، ج 1، ص 201.

2- الموطأ، ج 1، ص 201.

3- الأحكام ج 2، ص 1006.

ثم يشرح الأمر فيقول:

فأما قولهم: إنَّ هذا خطابٌ للنبي ﷺ فلا يلتحق غيره فيه به، فهذا كلامٌ جاهلٍ بالقرآن غافلٍ عن مَأْخَذِ الشريعة، مُتَلَاعِبٌ بالدين، متهافت في النظر، فإن الخطابَ في القرآن لم يرد باباً واحداً، ولكن اختلف مواردُه على وجوه، منها في غرضنا هذه ثلاثة:

الأول: خطاب توجّه إلى جميع الأمة، كقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ...﴾ وكقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾، ونحوه.

الثاني: خطاب خُصَّ به النبي ﷺ كقوله: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَمَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ﴾. وكقوله في آية الأحزاب: ﴿خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾، فهذان مما أُفْرِدَ النبي ﷺ بهما، ولا يُشْرِكُهُ فيهما أحدٌ لفظاً ومعنى، لما وقع القول به كذلك.

الثالث: خطاب خُصَّ به النبي ﷺ قولاً ويُشْرِكُهُ فيه جميعُ الأمة معنى وفعلاً، كقوله: «أقم الصلاة لَدُلُوكَ الشَّمْسِ» وقوله: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾، وكقوله: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ...﴾.

فكل من دَلَّكَتْ عليه الشمس مخاطبٌ بالصلاة، وكذلك كل من قرأ القرآن مخاطبٌ بالاستعاذة، وكذلك كل مَنْ خاف يقيم الصلاة بتلك الصفة.

ومن هذا القبيل قوله: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾، فإنه ﷺ الأمرُ بها، الداعي إليها، وهم المعطون لها، وعلى هذا المعنى جاء قوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ﴾، و﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا لَاقَيْتُمُ النِّسَاءَ فَخَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾.¹

ثم يقول، وهو يتكلم عن الآية التالية من سورة التوبة وهي قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ وَلَئِنَّ اللَّهَ هُوَ

التواب الرحيم):

هذا نص صريح في أن الله هو الآخذ للصدقات، وأن الحق لله، والنبي واسطة، فإن تُوفي فعامله هو الواسطة، والله حي لا يموت، فلا يبطل حقه كما قالت المرتدة¹.

زاد القرطبي في تفسيره، بعد أن سرد معنى ما قاله ابن العربي: وهذا يبين أن قوله سبحانه وتعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ ليس مقصوراً على النبي ﷺ².

فيتبين من كل هذا أن الزكاة وأخذها لا بد لها من إمام، كما ذكر الونشريسي: «وحيث لا إمام فلا إخراج لعدم شرطها».

كما لا يخفى أن إخراج الزكاة أمرٌ روحاني أيضاً كما أنه اجتماعي وسياسي. قال ابن العربي في الأحكام وهو يتكلم عن قوله تعالى: ﴿تَصَدَّقْهُمْ وَتُزَكِّهِمْ﴾: **وصل عليهم**:

الأصل في فعل كل إمام يأخذ الصدقة أن يدعو للمتصدق بالبركة. ثبت في الصحيح عن ابن أبي أوفى أن النبي ﷺ كان إذا أتاه رجلٌ بصدقته قال: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ فلان، فجاءه ابنُ أبي أوفى بصدقته، فأخذها منه، ثم قال: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ أبي أوفى³.

فنرى أنه لا تطهير لنا ولا تزكية إذا لم يُقَم ركن الزكاة فكيف نتكلم على أمور الروح وتزكية النفس إذا لم نبدأ بالبدايات؟ وكذلك لا تصوف بلا شريعة. روى القاضي عياض في ترتيب المدارك أن رجلاً سأل مالكا عن شيء عن علم الباطن فغضب وقال: إن علم الباطن لا يعرفه إلا من عرف علم

1- الأحكام ج 2، ص 1011.

2- تفسير القرطبي ج 8، ص 251.

3- الأحكام ج 2، ص 1008.

الظاهر فمتى عرف علم الظاهر وعمل به فتح الله عليه علم الباطن، ولا يكون ذلك إلا مع فتح القلب وتنويره.¹

وكثيراً ما نسمعه يُنسب إلى الإمام مالك أنه قال: من تفقه ولم يتصوف فقد تفسق، ومن تصوف ولم يتفقه فقد تزندق، ومن جمع بينهما فقد تحقق.

وركن الزكاة يجب النظر إليه لسبب مهم جداً في عصرنا هذا وهذا أن الزكاة لا تكون إلا في ثلاثة أشياء: في الحرث، والعين، والماشية. إن أول باب في كتاب الزكاة من الموطأ هو «ما تجب فيه الزكاة». قال الراوي، وهو ابن يحيى بن يحيى الليثي:

حدثني عن مالك عن عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخَدْرِيَّ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَيْسَ فِيْمَا دُونَ خُمْسِ ذَوْدٍ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيْمَا دُونَ خُمْسِ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيْمَا دُونَ خُمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ.

وحدثني عن مالك عن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة الأنصاريّ ثم المازنيّ عن أبيه عن أبي سعيد الخدريّ أنّ رسول الله ﷺ قال: لَيْسَ فِيْمَا دُونَ خُمْسَةِ أَوْسُقٍ مِنَ التَّمْرِ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيْمَا دُونَ خُمْسِ أَوَاقٍ مِنَ الْوَرِقِ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيْمَا دُونَ خُمْسِ ذَوْدٍ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةٌ.

وحدثني عن مالك أنه بلغه أنّ عمر بن عبد العزيز كتب إلى عامله على دمشق في الصدقة: إنما الصدقة في الحرث، والعين، والماشية.

قال مالك: ولا تكون الصدقة إلا في ثلاثة أشياء: في الحرث، والعين، والماشية.²

فأكد أن الصدقة -بمعنى الزكاة- لا تكون إلا في ثلاثة أشياء: الحرث والعين والماشية. والحرث يشمل الحنطة والشعير وغير ذلك من الحبوب المزروعة،

1- ترتيب المدارك ج 2، ص 41.

2- الموطأ ج 1، ص 188.

والماشية هي الحيوانات المعروفة من الغنم والبقر والإبل، وأما العين فهي في هذا السياق الذهب والفضة كما ذكر في عنوان الباب الذي يلي باب «ما تجب فيه الزكاة» من الموطأ وهو باب «الزكاة في العين من الذهب والورق»، والذي يقول فيه الإمام:

السنة التي لا اختلاف فيها عندنا أنَّ الزكاة تجب في عشرين ديناراً عيناً كما تجب في مائتي درهم.¹

فالزكاة، إذًا، تجب في ثلاثة أصناف من الأموال: الحرث والعين - بمعنى الذهب والفضة - والماشية، ولا تجب إلا في هذه الأصناف الثلاثة عند مالك. ولكننا غالباً، في هذه الأيام، لا نتعامل بالذهب والفضة وإنما نستعمل الأوراق النقدية فأين هذه الأوراق النقدية من هذه الأصناف من المال التي تؤخذ الزكاة منها؟.

ورد في كتاب فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب الإمام مالك للشيخ عليش (ت 1299 هـ / 1882 م) - وكان شيخ المالكية في الأزهر في وقته - السؤال التالي:

«ما قولكم في الكاغد الذي فيه ختم السلطان ويُعامل به كالدرهم والدنانير؟ هل يزكى زكاة العين أو العرض أو لا زكاة فيه؟». فأجاب الشيخ عليش بما نصه:

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله. لا زكاة فيه لانحصارها في النعم، وأصناف مخصوصة من الحبوب والثمار، والذهب والفضة، ومنهما قيمة عرض المدير وثمان عرض المحتكر، والمذكور ليس داخلاً في شيء منها. ويقرب لك ذلك أن الفلوس النحاس المختومة بختم السلطان المتعامل بها لا زكاة في عينها لخروجها عن ذلك. قال في المدونة: ومن حال الحول على فلوس عنده قيمتها مائتا درهم فلا زكاة عليه فيها إلا أن يكون مديراً فليقومها

1- الموطأ، ج 1، ص 189.

كالعروض انتهى. وفي الطراز بعد أن ذكر عن أبي حنيفة والشافعي وجوب الزكاة في عينها واتفاقهما على تعلقها بقيمتها، وعن الشافعي قولين في إخراج عينها، قال: والمذهب أنها لا تجب في عينها إذ لا خلاف أنه لا يعتبر وزنها ولا عددها وإنما المعتبر قيمتها فلو وجبت في عينها لاعتبر النصاب من عينها ومبلغها لا من قيمتها كما في عين الورق والذهب والحبوب والثمار، فلما انقطع تعلقها بعينها جرت على حكم جنسها من النحاس والحديد وشبهه. والله سبحانه وتعالى أعلم. وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم.¹

فهذه الأوراق النقدية - التي هي مجرد كاغذ - لا زكاة فيها أصلاً إذ ليست هي بمرث ولا عين ولا ماشية وليس في مادة الورق الزكاة وإنما أفتى الناس بالزكاة فيها لأنهم تعلقوا بقياس هذه الأوراق على سائر أنواع المال وهذا قياس فاسد كما سنبينه بعد إن شاء الله.

ولكن، من باب التمهيد، لا بد لنا من ذكر حكم بالغ الأهمية في عصرنا هذا معروف لدى الجميع ولكن كأنه، في نفس الوقت، قد أهمل أو نُسي. واسمحوا لي أن أسألكم سؤالاً، وهو: ما هي أكبر خطيئة أو أكبر ذنب في الإسلام؟ وأظن، إذا قلنا «الشرك»، لم نُخطئ. قال الله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ لِمَن يَشْرِكْ بِهِ وَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ﴾ فالشرك، إذاً، أكبر الكبائر.

ولكن ما هو الأكبر بعد الشرك؟

وقد نفكر في الزنا، الذي عقوبته الإعدام بالرجم، أو قتل النفس بغير حق، الذي عقوبته قد يكون الإعدام كذلك - أي القصاص - أو الدية أو العفو.

على أنه يوجد في الشريعة ما هو أشد من الزنا ومن قتل النفس. روى الدارقطني عن عبد الله بن حنظلة غسيل الملائكة أن النبي قال ﷺ: لدرهم رباً أشد عند الله تعالى من ست وثلاثين زنية في الخطيئة.²

1- فتح العلي المالك ج 1، ص 164-5.

2- تفسير القرطبي ج 3، ص 364.

وروي عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال: الربا تسعة وتسعون باباً أدناها كإتيان الرجل بأمه (يعني الزنا بأمه).¹

قال تعالى: ﴿الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس، ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا، وأحل الله البيع وحرم الربا، فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وأمره إلى الله، ومن عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون يحق الله الربا ويربي الصدقات، والله لا يحب كل كفار أثيم. إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة لهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون يأيها الذين آمنوا اتقوا الله واذروا ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين. فإن لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله، ولن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون﴾.

روى ابن عباس أنه يقال يوم القيامة لأكل الربا: خذ سلاحك للحرب² - أو كما سمعته من أحد الشيوخ: خذ سلاحك وحارب ربك!.

فالمسألة جداً خطيرة. قال ابن مسعود: آكل الربا وموكله وكاتبه وشاهده ملعونٌ على لسان محمد ﷺ.³

وروي عن النبي ﷺ أنه قال: يأتي على الناس زمانٌ لا يبقى أحدٌ إلا أكَلَ الربا ومن لم يأكل الربا أصابه من غباره.⁴

ولنرجع إلى ما كنا بصده إذ قلنا إنَّ قياس هذه الأوراق النقدية - التي هي مجردُ كاغِدٍ - بالأموال «العادية» مثل الحرث والعين والماشية فنستعملها ونزكيها، قياس فاسد.

1- تفسير القرطبي ج 3، ص 364؛ وأيضاً سنن ابن ماجه ج 2، ص 764.

2- تفسير القرطبي ج 3، ص 363.

3- تفسير القرطبي ج 3، ص 364؛ وانظر أيضاً سنن ابن ماجه ج 2، ص 764.

4- تفسير القرطبي ج 3، ص 364؛ وانظر أيضاً سنن ابن ماجه ج 2، ص 765.

لقد تعودنا الآن على استعمال هذه الأوراق البنكية وابتعدنا عن استعمال الذهب والفضة ولكن السنة في هذا الأمر واضحة جلية فإن رسول الله ﷺ ما كان يتعامل بالأوراق النقدية وإنما كان يتعامل بالذهب والفضة أو ببعض الأموال الأخرى مثل الأطعمة والأغنام. وكذلك كان الأمر في سائر الأزمان وسائر البلاد حتى عهد قريب حيث بدأ استعمال الأوراق النقدية في بعض الدول الأوروبية.

وقد يقول قائل: إن الإمام مالكا قد أجاز استعمال الجلود بدلا من العين فنقيس عليها سائر أنواع الأموال، ومنها، في أيامنا هذه، هذه الأوراق النقدية. وقول مالك هذا مذكور في المدونة في باب «التأخير في صرف الفلوس» حيث سأل سحنون ابن القاسم: أ رأيت إن اشتريت فلوسا بدرهم فافترقنا قبل أن يقبض كل واحد منا؟ قال: لا يصلح هذا في قول مالك وهذا فاسد؛ قال لي مالك في الفلوس: لا خير فيها نظرة بالذهب ولا بالورق ولو أن الناس أجازوا بينهم الجلود حتى يكون لها سكة وعين لكرهتها أن تباع بالذهب والورق نظرة.¹

فقياس هذه الجلود بالأوراق النقدية قياس فاسد لأن هذا القائل لم يفهم حقيقة هذه الأوراق ولو فهمها لما وسعه أن يقول مثل ما قال، لأنه إذا فهمها، فهم أن هذه الأوراق النقدية ربوية في أصلها لأنها أوراق لا تدل على أموال حقيقية وإنما تدل على أموال يُخَيَّل أنها توجد - كما عبّر عنها أحد المتخصصين في هذا الأمر - لأجل أخذ الربا بها.

وقد يتساءل البعض هنا: كيف هذا، وكلنا نتعامل بها والعلماء قد أفتوا بحليتها؟ ولكننا نقول: هي ربوية في أصلها لأنها عبارة عن (promissory notes) «أوراق وعدية» بمعنى أنها تمثل ديناً - أي مبلغاً من المال - وافق البنك الفلاني أن يدفعه لك عند الطلب، أي دينٌ لك على البنك ولذلك نجد مكتوباً على الأوراق البنكية الإنجليزية مثلاً - وهي من أقدم هذه الأوراق تاريخياً - «

1- المدونة ج 3، ص 395-6.

أعد - بمعنى مدير بنك إنجلترا - أن أدفع لحامل هذه الورقة عند الطلب مبلغ كذا وكذا باوند إسترليني»، والباوند الإسترليني في الأصل هو وزن معروف من الفضة الخالصة عرفها الناس قديماً وقبلوها لتقويم معاملاتهم وتسهيلها بينهم، فمعنى هذه العبارة أن هذه الأوراق ليست مالاً في نفسها وإنما هي طريقة لاسترجاع المال عند الطلب، أي دين لحامل الورقة على البنك الذي أصدرها.

وقد يتساءل البعض: لِمَ اسْتَعْمَلَتْ هذه الأوراق إن لم تكن مالاً ؟ والجواب أنها - كما أشرنا إليه آنفاً - وسيلة لأخذ الربا. وشرح ذلك يطول لكن نقول باختصار شديد أن صَيَّاع الذهب (والفضة) كانوا يقبلون ذهب الناس فيخزنونه لهم في مخازنهم ويعطون أصحابه أوراقاً يذكرون فيها المبلغ المودع عندهم. ثم وجدوا، مع مرور الزمن، أن أصحاب هذه الأموال لم يطلبوا إلا عشر أموالهم مثلاً - بالمعدل - في أي وقت من الأوقات وربما تبادلوها الأوراق فيما بينهم واستعملوها سكةً وعملة فتبقى تسعة أعشار من أموالهم عند الصيَّاع «غير مستعملة» كما يقول الناس اليوم.

ومع الترخيصات التي حدثت في أمر الربا عند النصارى في عهد كاليفين (Calvin) ومن أتى بعده - وكاليفين هذا من أكبر رجال الدين عندهم في ذلك الوقت، أي القرن السادس عشر الميلادي، وهو القائل إنّ 5 % من الربا معقول ومقبول وإنه مثل البيع - (قال الله تعالى: ﴿وَقَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَلَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾) - فبعد هذه الترخيصات عرف هؤلاء الصيَّاع أن لهم الفرصة أن ينتفعوا من وجود هذه التسعة الأعشار الباقية عندهم لأجل أخذ الربا عن طريقها فبدؤوا يصدرون أوراقاً زائدة، مثل أوراقهم الأولى ولكن بالربا، لأنهم عرفوا أن الناس لا يطلبون من أموالهم الأصلية المودعة عندهم إلا العشر عادةً. وهكذا لم يصدروا الأوراق على الأموال الموجودة فقط وإنما أصدروا أوراقاً زائدة بلغت مبالغها عشرة أضعاف المبلغ الأصلي، كلها لأجل

أخذ الربا بها، إلا أن هذه المبالغ الزائدة لا وجود لها حقيقةً وإنما هي قروض يُخَيَّل أنها توجد لأجل أخذ الربا بواسطتها إذ لا يُقرضها البنك إلا مقابل أخذ الفائدة.

وهذا أصل ما يُسمّى ب (fractional reserve banking) «الصناعة المصرفية باحتياطات كسرية» بمعنى أن البنك يُقرض مبالغ عن طريقة إصدار هذه الأوراق وهي مبالغ لا وجود لها إلا في الأرقام الموجودة في الأوراق - أو في الكمبيوتر الآن - ولكنها تجلب الربا للبنك فإذا أقرض البنك عشرة أضعاف المبالغ المودعة عندهم في أول الأمر وأخذوا بكل قرض عشرة في المائة فقد جُمعت لهم مبالغ كثيرة عن طريق هذه القروض المزيّفة لأموال خُيلت أنها توجد لأجل أخذ الربا بها. وهذا أصل كل بنك موجود في العالم اليوم.

ففرى من هذا أننا، إذا أردنا أن نجتنب الربا وأردنا أن نوّدي زكاتنا على الوجه المطلوب شرعاً، فلا بد لنا، من وجهة نظر شرعي، من أن نترك ما هو حرام في أصله وقصده، أعني الأوراق النقدية والنظام الذي يجبرنا على استعمالها، وأن نستعمل الذهب والفضة وخاصة في أمر الزكاة. وقد كان الملك المرحوم الحسن الثاني، -رحمه الله رحمة واسعة وأسكنه فسيح الجنان-، يدرك أهمية هذا الأمر ففي مناسبة الدروس الحسنية في آخر عام من حياته - رحمه الله - أتى إليه وفد من المسلمين الإسبان من جماعة الشيخ عبد القادر الصوفي الساكنين في مدينة غرناطة وقدموا لجلالة الملك المرحوم نماذج من الدنانير الذهبية الشرعية والدرهم الفضية الشرعية مسكوكة في أيامنا هذه إحياء لسنة خير الأنام ﷺ فنظر فيها جلالة الملك ثم في اليوم التالي أعلن رغبته في أن يجتمع العلماء ليتدارسوا هذا الأمر فيما بينهم وينظروا في إمكانية تنفيذه، فلله در الملك المرحوم فقد أدرك أهمية هذا الأمر وفهم أنه بالإضافة إلى كونه طاعة للمولى عز وجل وإحياء للسنة المطهرة هو أيضاً، بفضل الله وكرمه، وسيلة للنجاة في هذه الدنيا من قيود البنوك على جميع دول العالم واستعبادهم للناس

في كل أنحائها - ولو لم ينتبه الناس لذلك - كما أنه الطريق للنجاة مما رأيناه يحدث في كثير من الدول الإسلامية بصفة خاصة.

وفي الختام أبشركم ببشرى تبين وتبرهن أن الدين صالح لكل زمان ومكان، كما نسمعه كثيراً على ألسنة الناس. ففي صحيح البخاري، في باب فضائل أصحاب النبي ﷺ، نجد هذا الحديث: عن عروة، أن النبي ﷺ أعطاه ديناراً يشتري له به شاة، فاشترى له به شاتين فباع إحداها بدينار وجاءه - ﷺ - بدينار وشاة، فدعا له - ﷺ - بالبركة في بيعه، وكان لو اشترى التراب لربح فيه.

هذا هو الحديث، ولكنني أضيف إليه شيئاً وهو أنني في سنة 2002 كنت ممتحناً خارجياً في جامعة ويلز في بريطانيا وهي منطقة مشهورة بتربية الأغنام وكان من بين الطلاب امرأة تحتاج إلى امتحان شفوي وقد سمعت أنها فلاحه، أو زوجة فلاح، فبعد الامتحان قلت لها: إني أريد أن أسألك سؤالاً مختلفاً تماماً عن موضوع الامتحان فقالت: تفضل فقلت لها ما هو سعر الشاة عندكم؟ فقالت: أي نوع من الشياه فإنها على أنواع وتختلف أسعارها باختلاف أنواعها؟ (وأنا أجهل هذه الأمور تماماً) فقلت: شاة عادية، ربما تؤكل في اليوم التالي؛ فقالت لي: ما بين 30 و 35 باوند [إسترليني]، فقلت - وأنا أفكر في حديث عروة - سبحان الله! هذا الدينار - وأريتها دينارا - اشتريته باثنين وثلاثين باوند وأنت تقولين إن هذا هو سعر الشاة العادية الآن، ففي عهد رسول الله ﷺ كان يمكن اشتراء شاة بدينار أي بنفس القيمة تماماً.

ولكنّ الأعجب من هذا أنني كنت أتحدث مع أحد الزملاء هناك فقال لي: أتعرف ما هو أحسن هدية تشتريها هنا؟ فقلت: لا، فقال لي: تستطيع أن تشتري خروفاً كاملاً مذبوحاً مسلوخاً بستة عشر باوند، فقلت: سبحان الله! هذا نصف السعر الذي ذكرته تلك المرأة فكما أن الرسول ﷺ كان يتوقع سعر دينار واحد للشاة الواحدة، لكنّ عروة عرف أين يذهب حتى يشتري شاتين

بدينار- بمعنى شاة واحدة بنصف دينار- فكذلك في بريطانيا بعد مُضي أكثر من ألف وأربعمائة سنة توجد الشياه بنفس السعر، إذا قوّمنا السعر بالذهب، فالمعنى أنّ الذهب قد استقرت قيمته عبر القرون - بالنسبة لقوته الشرائية - بلا تضخم، وأي عملة نستطيع أن نقول عليها هذا في هذا العصر المبثلي بالتضخم؟.

وبما أن هذه الندوة قامت في مملكة المغرب فيجدربنا أن نقول إن ولاية الحاكم - وبذلك ولاية الملك - أعلى من ولاية الأولياء إذ إن الإسلام لا يقوم إلا بوجود أمير لتنفيذ الأحكام، كما أن دعم الملك للمذهب المالكي أعلى من دعم العلماء له.

ذكر القرطبي في تفسيره، تحت عنوان آية ﴿الْحَيِّعُوا لِلَّهِ وَالْحَيِّعُوا لِلرَّسُولِ وَلَوْلِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ قول سهل بن عبد الله التستري حيث قال:

أطيعوا السلطان في سبعة: ضرب الدراهم والدنانير، والمكايل والأوزان، والأحكام، والحج، والجمعة، والعيدین، والجهاد.¹

فضرب الدراهم والدنانير في أول القائمة والجهاد في آخرها. ونقول إن الجهاد في أيامنا هذه هو في السوق، بمعنى في الأسواق العالمية.

والله تعالى أعلم وأحكم، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

1- تفسير القرطبي ج 5، ص 259.

أهم المراجع المستعملة:

- القاضي أبو بكر بن العربي: أحكام القرآن (4 مجلدات)، بيروت، دار المعرفة، بلا تاريخ.
- سنن ابن ماجه (مجلدان)، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، بلا تاريخ.
- عlish، محمد أحمد: فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب الإمام مالك (مجلدان)، بيروت، دار الفكر، 1392 / 1972.
- القاضي عياض: ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، (8 مجلدات)، المحمدية، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، المملكة المغربية، 1402-3 / 1982-3.
- القرطبي: الجامع لأحكام القرآن (20 مجلداً)، القاهرة، دار القلم ودار الكتاب العربي، 1386-7 / 1966-7.
- مالك بن أنس: الموطأ (مجلدان)، القاهرة، مطبعة الحلبي وأولاده، 1349 / 1940.
- المدونة = المدونة الكبرى للإمام مالك بن أنس، بيروت، دار صادر، بلا تاريخ (الأصل: القاهرة، مطبعة السعادة، 1323-4 الموافق ل 1905-6).
- الونشريسي: المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي علماء إفريقية والأندلس والمغرب (13 مجلداً)، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1401-3 / 1981-3.

